

## تحرك عاجل

### الخطر يُداهم حياة ناشط مسجون تعرّض للضرب

يُضرب الناشط علاء عبد الفتاح، الذي يحمل الجنسيين المصرية والبريطانية، عن الطعام منذ 2 أبريل/نيسان، للاحتجاج على سجنه جوراً وأوضاع سجنه القاسية، وحرمانه من تلقي الزيارات القنصلية. ففي ديسمبر/كانون الأول 2021، حكمت إحدى محاكم الطوارئ عليه وعلى المحامي الحقوقي محمد الباقر بالسجن لمدة خمسة وأربعة أعوام، تبعاً، بعد محاكمة فادحة الجور. ويُعدّان سجينين رأي، لم يُستهدفاً لسببٍ سوى أنشطتهما؛ وينبغي الإفراج عنهما على الفور ودون أي شرط أو قيد.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: @AlsisOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى فخامتكم للإعراب عن بواعث قلقنا بشأن سجن الناشط علاء عبد الفتاح ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر جوراً، اللذين أُدينا في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021 أمام محكمة طوارئ، بتهمة "نشر أخبار كاذبة"؛ وقد حُكِمَ عليهما بالسجن لمدة خمسة وأربعة أعوام تبعاً. وقد أمضيا حتى الآن 31

شهرًا رهن الاحتجاز التعسفي على ذمة تحقيقات بشأن اتهامات مُلَفَّقة في إطار دعاوى منفصلة، ويرجع جميعها إلى ممارسة حقوقهما الإنسانية بصورة سلمية لا أكثر.

وتشهد الحالة الصحية لعلاء عبد الفتاح تدهورًا شديدًا، منذ أن بدأ إضرابه عن الطعام في 2 أبريل/نيسان 2022، الذي لا يكسره إلا بالماء الملح، احتجاجًا على سجنه جورًا وأوضاع سجنه القاسية واللاإنسانية، التي تضمنت حرمانه من الحصول على أي مواد للقراءة، والترئُّض في الهواء الطلق لمدة عامين ونصف. ويسمح مسؤولو السجن والأمن له باستقبال زيارات أسرته شهريًا فقط، وفقط في أثناء حضورهم، ومن وراء حاجز زجاجي، ما يمنع أي تلامس بدني بينه وبين ذويه. وازدادت بواعث القلق بشأن حياته، بعدما بدا هزيلًا، وظهر عليه فقدان الكثير من وزنه خلال زيارة والدته الأخيرة في 12 مايو/أيار 2022. وأخبر والدته أيضًا بأن نائب مأمور سجن طرة 2 شديد الحراسة اعتدى عليه بالضرب، بينما كانت يدها مَكْبَلَةً، في 7 مايو/أيار 2022، لطلب السماح له بالترئُّض في الهواء الطلق. وفي بيان أُصدر في 15 مايو/أيار 2022، إدَّعت رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، إحدى المؤسسات التابعة للدولة، بأنها تلقت تأكيدات رسمية بأن حقوق علاء عبد الفتاح مكفولة. وترى منظمة العفو الدولية أن مسؤولي السجن يُعَدِّبُونه بالاحتجاز عمدًا في ظل أوضاع قاسية ولاإنسانية، ما يُوقع عليه آلامًا ومعاناة شديدة، لمعاقبته على أنشطته ودوره البارز في ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011.

وبعد حصول علاء عبد الفتاح على الجنسية البريطانية، عبر والدته البريطانية المولد، طلب رسميًا إجراء زيارة قنصلية إليه في ديسمبر/كانون الأول 2021، إلا أن السلطات المصرية لم تسمح بالزيارة، بل لم تُقابل الطلب بأي رد.

ومن ثم، نحث فخامتكم على الإفراج عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فورًا ودون أي قيد أو شرط، وإلغاء أحكام إدانتهم، وإسقاط جميع التهم ضدهما، إذ يأتي احتجازهما على خلفية ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية فقط. وإلى حين الإفراج عنهما، نحثكم على ضمان احتجازهما في أوضاع تتماشى مع المعايير الدولية، وتوفير الرعاية الصحية الكافية لهما في مستشفيات خارج السجن، وحمايتهما من التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة المجال أمامهما للتواصل بانتظام مع أسرتهما ومحاميتهما. ويجب إتاحة سُبُل الوصول أمام علاء عبد الفتاح إلى اختصاصيين صحيين مؤهلين، يوفران الرعاية الصحية له، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية

التحرك العاجل التاسع: UA 132/19 رقم الوثيقة: MDE 12/5621/2022 بتاريخ: 17 مايو/أيار 2022

والاستقلالية والموافقة المستبصرة، ويجب السماح له على الفور بتلقي زيارة قنصلية، وفقاً لاتفاقية  
فبيننا للعلاقات القنصلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

يُحتجز محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، و"إساءة استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لعام 2019 المُقدّمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني. وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات أخرى ضدهما حول تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لعام 2021، في إطار استراتيجية تنتهجها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ "إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وهو سنتان، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مُسمى.

وبدأت محاكمة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في القضية رقم 1228 لعام 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المدوّن والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين بـ "نشر أخبار كاذبة" على خلفية منشوراته عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحُكم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام. وتُعد إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائزة من في طبيعتها، إذ أن أحكامها النهائية غير قابلة للاستئناف أمام محكمة أعلى درجة. وحُرِم المتهمون أيضًا من حقهم في الحصول على دفاع كافٍ؛ إذ مُنِع محاموهم من التواصل معهم بخصوصية ونسخ ملفات الدعاوى ولوائح الاتهام ومنطوق الأحكام النهائية. وتقدم محامو عبد الفتاح والباقر بشكاوى لدى المكتب المسؤول عن التصديق على الأحكام النهائية الصادرة عن محكمة أمن الدولة طوارئ، لمناشدة رئيس الجمهورية بإلغاء الحكمين النهائيين ضد موكلَيْهم، بموجب المادة 14 من قانون الطوارئ. وصدّق الرئيس عبد الفتاح السيسي، في 3 يناير/كانون الثاني 2022، على الأحكام النهائية ضد المتهمين الثلاثة. وأظهرت وثيقة أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن تنفيذ فترات العقوبة بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ اعتقالهم. وفي هذا الصدد، رفع محامو محمد الباقر دعوى لدى المحكمة الإدارية بمجلس الدولة، لكي تُحتسب فترة حبسه الاحتياطي لمدة 31 شهرًا في مدة عقوبة سجنه. وتقرر انعقاد جلسة الاستماع المقبلة في 14 مايو/أيار 2022.

ويُحتَجَزُ علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في ظل أوضاع لاإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة. وتحتجزهما سلطات السجن في زنازين صغيرة تقتقر إلى التهوية، وحرمتها من الأسيرة والفُرْش. وخلافًا للسجناء الآخرين، فإنهما يُمنَعان من التريُّض في ساحة السجن، ولا يُسمَح لهما باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتب أو صحف من خارج السجن على نفقتهما الشخصية. وتمنعهما سلطات السجن أيضًا من الحصول على الملابس الكافية أو أجهزة الراديو أو ساعات اليد، ولا تُوفّر لهما المياه الساخنة، كما لا تسمح لهما بحياسة أي مُتعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وأخبر محمد الباقر زوجته، خلال زيارتها له في السجن، بأنه صار يعاني من آلام في مفاصله وعضلاته، نتيجة الحركة المحدودة وسوء أوضاع السجن. وقد تقدمت أسرنا محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح بشكاوى رسمية بشأن معاملتهما داخل السجن، بما في ذلك استثنائهما من تلقي اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19. ولم تُتَّح أي معلومات حول ما آلت إليه هذه الشكاوى حتى الآن.

وخلال الأسبوع الأخير من أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن عشرات الرجال والنساء المُحتجزين لأسباب سياسية، وتضمنوا الصحفي محمد صلاح والمدافع عن حقوق الإنسان إبراهيم عز الدين والصحفي والسياسي حسام مؤنس، الذين أُحتجزوا تعسفياً لفترات تراوحت بين 29 و34 شهرًا. وفي 26 أبريل/نيسان، دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى عقد "حوار وطني" مع سياسيي المعارضة، وأعلن إعادة تفعيل "لجنة العفو الرئاسي" التي تشكلت في 2016. وفي 5 مايو/أيار، دعت مجموعة من ثماني منظمات غير حكومية مصرية السلطات إلى ضمان الإفراج عن جميع الأشخاص المُحتجزين تعسفياً، وشاركت مُقترحًا باتباع نهج قائم على الحقوق في عملية الإفراج عن المُحتجزين.

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نشرت الجريدة الرسمية قرار محكمة جنايات القاهرة بإدراج محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح في "قائمة الإرهاب" لمدة خمسة أعوام، بدون اتخاذ أي من الإجراءات القانونية الواجبة، في إطار قضية نيابة أمن الدولة العليا رقم 1781 لسنة 2019. ورفضت محكمة النقض، في 18 يناير/كانون الثاني 2022، الطعن النهائي الذي قَدِّمناه ضد هذا القرار. وتتضمن الآثار المترتبة على هذا القرار منع الأشخاص الذين طالهم من السفر، وتجميد أصولهم، وحظرهم من المشاركة في أي عمل سياسي أو مدني لمدة خمسة أعوام.

وتعرَّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي وأحد منتقدي الحكومة المعروف، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال الأعوام الأخيرة، لأسباب تضمنت دوره في [ثورة 25 يناير عام 2011](#)، التي انتهت بالإطاحة بالرئيس

المصري آنذاك حسني مبارك، بعد أن أمضى نحو 30 عامًا في سُدة الحكم. أما محمد الباقر، فهو محام حقوقي ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات الذي أسسه في 2014. وهما من بين آلاف المُحتجزين تعسفياً في مصر، إما لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، أو بعد مثلهم في محاكمات فادحة الجور، تضمنت محاكمات جماعية وعسكرية.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكنكم أيضاً استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 12 يوليو/تموز 2022**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال {غبتم في إرسال المناشدات بعد المهلة المحددة.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح، ومحمد الباقر (صيغ المذكر لكليهما)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/5200/2022/ar/>